

إسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية

Alwaqf contribution to the financing of the Algerian University

د/قطاف سهيلة
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج

د/بوزوررة ليندة
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج

Received: juin 2019

Accepted: Janvier 2020

Published: Mars 2020

ملخص:

هذه الدراسة هي محاولة للبحث في مجال اسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية باعتبار أن التمويل يعد من أكبر المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم العالي في الجزائر. لقد شهدت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميًا لافتًا منذ الاستقلال ومن دلالات هذا التطور زيادة عدد المؤسسات الجامعية إلى أكثر من ستين مؤسسة، قابله زيادة في عدد الأساتذة والطلبة، مع ذلك لازالت الجامعة الجزائرية تعتمد على التمويل الحكومي فقط. نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة الجزائرية كان لا بد من البحث عن مصادر إضافية للتمويل. لقد أدركت الدول المتقدمة أهمية اسهام الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي، وأعطته الكثير من الاهتمام، ومن خلال استقرائنا في هذه الورقة لتجارب بعض الدول في هذا المجال، ارتأينا ضرورة لجوء الجامعة الجزائرية إلى الوقف كمصدر من مصادر التمويل لتخفيف العبء على خزينة الدولة من جهة، وتطوير المنظومة الجامعية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الجامعة، التمويل.

Abstract:

This study is an attempt to research the contribution of the Waqf in the financing of the Algerian University, where funding is one of the biggest problems in the higher education sector in Algeria. The higher education system in Algeria has witnessed a remarkable quantitative development since independence, and the implications of this development are the increase in the number of university institutions to more than sixty institutions, which was met by an increase in the number of professors and students, however, the Algerian university is still dependent on government funding only. Due to the economic conditions experienced by the Algerian state, it was necessary to seek additional sources of funding. Developed countries have recognized the importance of the Waqf contribution in funding the higher education system and gave it much attention. By extrapolating the experiences of some States in this area, we considered the need for the Algerian University to resort to the Waqf as a source of funding to ease the burden on the state's treasury, on the one hand, and to develop the university system, on the other.

Keywords: Waqf, university, financing.

مقدمة:

تحتل الجامعة مكانة كبيرة وأهمية بالغة في حياة الشعوب والأمم؛ فهي قمة الهرم المعرفي والعمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والطريق الموصل إلى مجتمع المعرفة من خلال ربط التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية وتطلعات المجتمع وحاجاته. وذلك بتبني الجامعات ومراكز البحث ومخابره مشكلات المجتمع ووقفها على عوائق التنمية فيه ثم تقديم الحلول المناسبة لها.

ولقد قاد الاعتقاد بأهمية التربية اليوم في التنمية الشاملة إلى إعادة النظر في واقع التعليم العالي في الجزائر خاصة في هذه المرحلة وما يشهده العالم من تحولات كبرى في مجالات العلم والمعرفة والاقتصاد والسياسة... الخ إضافة إلى حجم التحديات والمشكلات التي بات يواجهها والتي قد تتفاقم إن لم تجد علاجا مناسباً لها، إذ أضحت عملية تطوير التعليم العالي ضرورة ملحة في ظل ما تشهده الجامعة الجزائرية من انخفاض في مستوى الكفاءة والنوعية والازدياد المطرد لعدد الطلبة وكلفة الإنفاق، مقابل الانخفاض في عدد المؤطرين والهياكل وما صاحبها من اختلالات عديدة ومتشعبة على المستوى البيداغوجي والعلمي. وضعف الميزانية الموجهة للتعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بباقي القطاعات في الدول المتقدمة، إضافة لسوء توزيعها، وانعدام مصادر جديدة للتمويل بخلاف التمويل الحكومي، وهذا ماسنحاول التطرق إليه في هذه الورقة البحثية، من خلال إبراز دور الوقف كمصدر من مصادر تمويل الجامعة الجزائرية، واستعراض تجارب بعض الدول في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق، تنطلق ورقتنا البحثية من مقترح التساؤل التالي:

كيف يساهم الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا تطرقنا إلى النقاط التالية:

- التطورات والمشاكل التي مرت بها الجامعة الجزائرية خلال الفترة 1962 - 2017
- الوقف، أنواعه وأركانه.
- عرض نماذج بعض الجامعات من الوقفيات.
- الأملاك الوقفية في الجزائر وطرق استثمارها
- تمويل الوقف للجامعة الجزائرية - نظرة مستقبلية.

1- التطورات والمشاكل التي مرت بها الجامعة الجزائرية خلال الفترة 1962 – 2017

1-1- مفاهيم حول الجامعة

1-1-1- تعريف الجامعة

يرى علماء التنظيم التربوي انه لا يوجد تعريف قائم بذاته او تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة لذلك فان كل مجتمع ينشأ جامعته ويحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك فالجامعة لا تحدد أهدافها بمفردها وتوجهات تلك الأهداف بل العكس اذ تتلاقها

وفيما يلي بعض التعريفات التي وردت في تعريف الجامعة:

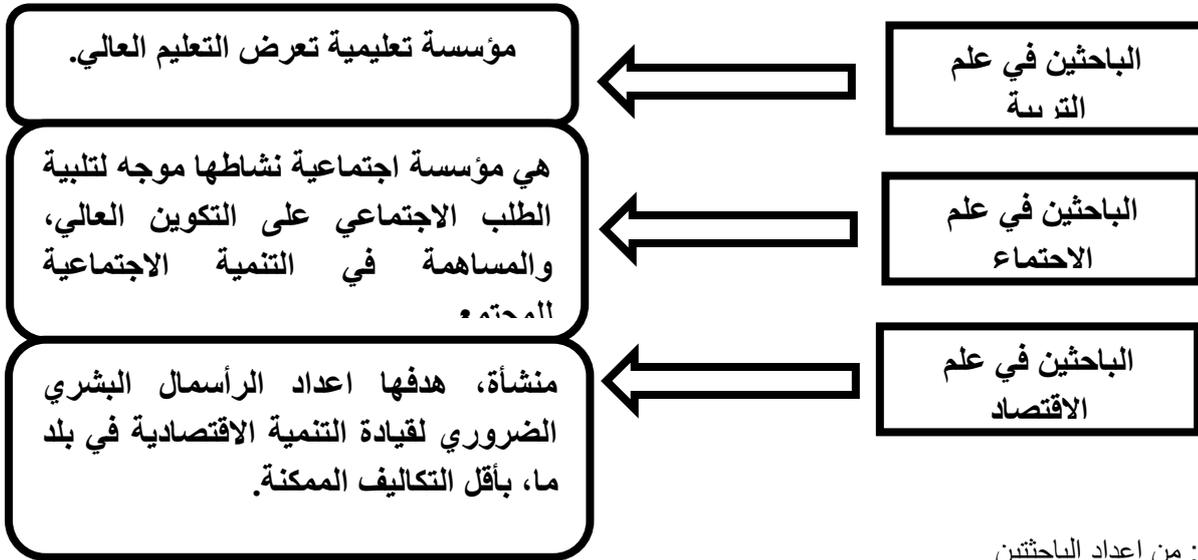
ان الجامعة مؤسسة إنتاجية تعمل على اثراء المعارف وتطور التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية اذ تمثل صورة من صورة المنظمات المعقدة التي تمثل بدورها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي والمجتمعي وبخاصة ما ينطوي عليه ذلك العمل من البناءات الرسمية للمجتمع.¹

واعتر المشرع الجزائري الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تساهم في تعميم العلم ونشر المعارف واعدادها وتطويرها وتكوين الأطارات اللازمة لتنمية البلاد مجانا لذلك وضعت تحت وصاية الدولة خدمة للأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها.²

ويعرف البعض الجامعة على انها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وهي وسيلة أساسية للتنمية الثقافية والعلمية، فهي تقوم بإعادة هيكلة تفكيره بطريقة علمية ومنهجية، وذلك بهدف اعداد إطارات في مختلف التخصصات والمستويات العلمية لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية.³

ويلخص الشكل أسفله التعاريف المختلفة للجامعة من وجهات نظر الباحثين في علم الاجتماع وعلم التربية والعلوم الاقتصادية.⁴

الشكل رقم 01: التعاريف المختلفة للجامعة



المصدر: من اعداد الباحثين

1-1-2- الوظائف الرئيسية للجامعة

ويمكن القول ان الوظائف الرئيسية للجامعة العصرية تندرج تحت ثلاث عناوين رئيسية هي:⁵

• اعداد القوى البشرية:

وهي الوظيفة الأساسية التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته ويتمثل ذلك في اعداد الكوادر بمختلف مستوياتهم، والمؤهلين لشغل مناصب عمل عليا، مهمتهم التسيير وتقديم الاستشارات باعتبارهم يمثلون القيادات الفكرية في مختلف التخصصات، ويمكن ان ينظر الى الجامعة من زاوية انتاجها للقوى البشرية المدربة على انها مؤسسة إنتاجية لاهلها تنتج هذه الكفايات والعقول المفكرة ويمكن ان ينظر على الجامعة الى انها استثمار في الموارد البشرية باعتبار ان راس المال البشري لا يقل أهمية عن راس المال المادي، وتسهم الجامعة بدور مباشر في تنمية الاقتصاد والمجتمع واستخدام موارده وثرواته وتنشيط مؤسساته الصناعية بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج، ومن هذا يتضح ان الجامعة من اهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي تخدمه.

• البحث العلمي:

وتعتبر الجامعات معقلا للعمل والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، من جهة لجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به الى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي افضل، كما ان الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو احسن استخدامها فإنها قادرة على احدى ثورة وتغيير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفا أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية وان نتائج البحوث العلمية قادرة على تنفيذ اهداف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقويم الحلول العلمية التي تحقق اهداف هذه الخطط بكفاءة وفعالية.

• خدمة المجتمع:

ويقصد بخدمة المجتمع ان تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز اشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار كما ان خدمة الجامعة للمجتمع تعني ان تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكرا وممارسة وعليها أيضا ان تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته وتدلي بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشجع فكرا تربويا داخل المجتمع.

2-1- تطور الشبكة الجامعية في الجزائر

تواجه الجزائر اليوم تحديا مزدوجا ديمغرافيا واقتصاديا، فهي تحاول دمج شبابها في المجتمع وخلق موارد بشرية أكثر كفاءة، والتعليم العالي هو أحد الأعمدة الرئيسية للاستجابة ومواجهة التغيرات الطارئة على الصعيدين الديمغرافي والاقتصادي. ومرت الجامعة الجزائرية بعدت تطورات، وفيما يلي احصائيات عدد مؤسسات التعليم العالي والأساتذة والطلبة الى غاية 2017:⁶

• بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي

ويقصد بها كل جامعة أو مركز جامعي، أو معهد أو مدرسة للتعليم العالي موكل إليها مهام البحث العلمي، وهي موزعة على مستوى 48 ولاية كالاتي: 50 جامعة، 13 مركز جامعي، 20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدراس عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة، 02 ملحقة جامعية.

جدول رقم 01: يوضح تطور عدد مؤسسات التعليم العالي للفترة بين 2017/1962

السنوات	1962	1970	1980	2005	2012	2017
عدد المؤسسات	01	06	50	60	92	106

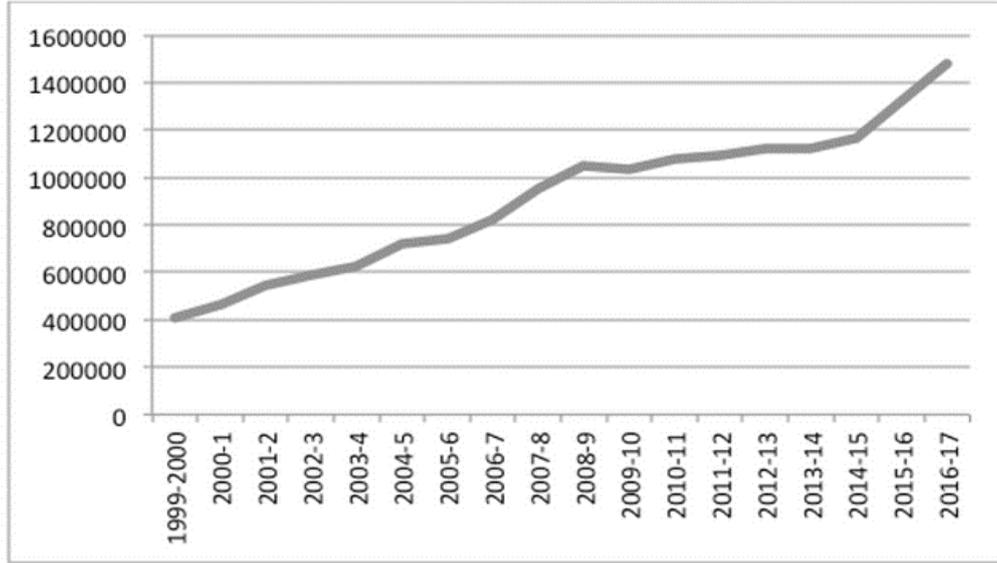
المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر...50 سنة في خدمة التنمية، بتاريخ (www.meres.dz)2017/11/06

من الجدول أعلاه يتضح حجم الاستثمار الضخم للدولة في بناء العديد من مؤسسات التعليم العالي، وهذا ما يؤكد الارتفاع الملحوظ لهذه المؤسسات من 01 مؤسسة سنة 1962 الى 106 مؤسسة سنة 2017. وهذا ما يؤكد التحول الديمقراطي الحقيقي للدولة الجزائرية.

• بالنسبة للطلبة

شهدت الجزائر انفجارا في عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة منذ بداية القرن، حيث نجد أكثر من 05 شبان تتراوح أعمارهم بين (20 الى 30) سنة ذو مستوى جامعي، في حين كانت نسبتهم لا تتجاوز 01% في الستينيات من القرن الماضي. ودعمت الدولة الطلاب من حيث (المنحة، النقل، الاطعام والإقامة).

الشكل رقم 02: تطور عدد الطلبة حتى سنة 2017.



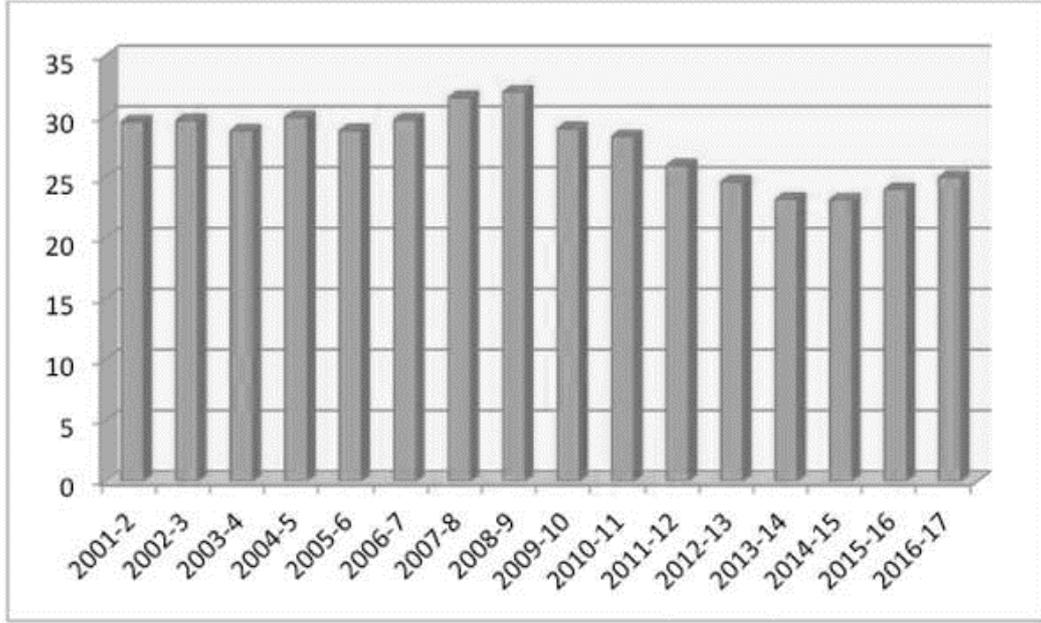
المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر...50 سنة في خدمة التنمية، بتاريخ (www.meres.dz)2017/11/06

نلاحظ من الشكل أعلاه تزايد عدد الطلبة بشكل سريع، حيث كان عددهم لا يتجاوز 500000 طالب سنة 2000 ليصل الى أزيد من 1500000 طالب سنة 2017.

• بالنسبة للأساتذة

لتلبية الطلب على الفصول الدراسية فإن توفير الأساتذة المؤهلين يكون بشكل بطيء وأكثر صعوبة نوعا ما، ولم يتمكن عددهم من مواكبة عدد الطلاب المقبولين في الجامعة في نهاية القرن الماضي، انتقل من أستاذ بالنسبة لكل 15 طالب في بداية التسعينيات الى الضعف سنة 2000. والشكل رقم 02 يوضح تغير عدد الأساتذة بالنسبة للطلبة حتى سنة 2017.

الشكل رقم 03: تغير عدد الأساتذة بالنسبة للطلبة حتى سنة 2017.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر...50 سنة في خدمة التنمية، بتاريخ (www.meres.dz)2017/11/06

نسبة الطلبة لكل أستاذ تقدر بحوالي 30 طالب لكل أستاذ سنة 2000، لترتفع الى حوالي 35 طالب سنة 2010، وتتنخفض بعدها الى حوالي 25 طالب لكل أستاذ سنة 2017، هذا ما يوضحه الشكل أعلاه.

1-3- مشكلات الجامعة الجزائرية

بالرغم من المحاولات المتعددة لإصلاح مناهج وهيكلية التعليم العالي باعتماد برامج وطرق حديثة تسير التغييرات، وتكون أكثر تكيفا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، الا أن العديد من المهتمين بشؤون الجامعة الجزائرية يجمعون على أنها تعاني من مشكلات عدة تعيق نموها وتطورها وتحد من كفاءتها، ونلخص هذه المشكلات في النقاط التالية:⁷

● **مشكلة التحجيم:** بسبب (مبدأ تساوي الفرص للالتحاق بالجامعة، النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر، الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة زيادة الوعي، مجانية التعليم العالي، مشكلات الإعادة والتحويل..)

● **مشكلة التأطير:** ان الارتفاع المفاجئ في عدد الطلبة المسجلين مؤخرا أدى الى التأثير على الموازين، فمن المفترض لتحقيق الجودة في الخدمة التعليمية أن يقابل كل أستاذ 10 طلبة وهذا هو المتوسط المرغوب، في حين يصل في بعض الأحيان في بعض الشعب الأدبية الى أستاذ مقابل 80 طالب.

● **مشكلة صعوبة التمويل:** وحاجة القطاع الى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني، وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي فقط.

● **تدني مستوى التكوين:** يركز التكوين الجامعي في الجزائر على معطيات قديمة وتقليدية، نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة، فهذا من شأنه أن يحارب الابتكار والابداع، ويمجد فكرة الحصول على الشهادة فقط.

● **ضعف مستوى الطالب الجامعي.**

● **ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي:** تسجل الجزائر تأخرا في مجال التكوينات ذات الطابع المهني، حيث ما نسبته 10% فقط من عروض التكوين في اليسانس التي تضمنها المؤسسات.

- **السياسة الشعبوية في التعليم العالي:** تقوم هذه السياسة على خلق العديد من المراكز الجامعية والتخصصات دون غطاء تطيري وبيداغوجي ودون توفير المواد الضرورية، فهدفها هو تحقيق الشهرة والتباهي وهي من أكبر العوامل المحاربة للعلم والتكوين.
- **معايير التقويم وجودتها:** تفتقد الجامعة الجزائرية الى رقابة علمية، فعملية تقويم الطلبة تركز غالبا على التقويم التحصيلي والافراط في استعماله دون اللجوء الى أنواع التقويم الأخرى.
- **التصنيف العالمي للجامعات:** أظهر آخر تصنيف عالمي لأحسن 200 جامعة في 2017 قام به موقع "unirunk" بأن الجامعة الجزائرية لا تزال خارج التصنيف العالمي، فيما توسطت الترتيب الافريقي، فأحسن جامعة في الجزائر احتلت مرتبة 6275 عالميا حسب احصائيات 2015.
- **المناهج المستوردة من الدول المتطورة:** وعدم توافقها مع البيئة التعليمية الجزائرية، وعلى رأسها نظام م د، هذا النظام الذي يعتبر غامض الملامح بالنسبة للأساتذة والطلبة.
- **غموض المقررات الدراسية وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور المدرسة لمعظم المواد.**
- **التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) على مناهج التعليم العالي.**
- **ضعف مستوى الأساتذة .**
- **العلاقة أستاذ- طالب:** فالأستاذ ركن من أركان العملية التعليمية وعمودها الفقري، وإذا كانت العلاقة القائمة بين الأستاذ والطالب مبنية على الاحترام المتبادل وهذا يستلزم امتلاك الطالب مهارات الحوار البناء وأدبياته عند تعامله مع الأساتذة فهذا يؤدي الى حرص الطالب على التعلم ومضاعفة العطاء.
- **الحرم الجامعي والقصة الجامعية:** المقصود بالحرم الجامعي حرمة المكان وقداسته لجلالة وظيفته وهيبته رسالته، لكن ما طغى من مظاهر في جامعتنا يهدم الكثير من عناصر الحرمة الجامعية.
- **واقع الكتاب الجامعي:** من الملاحظ في جامعتنا هو غياب ثقافة الكتاب الجامعي، وفي ذلك غفلة عن أحد أهم وسائل التعليم الجامعي.
- **الانفصام بين مجالات الاهتمام ونتائج البحث:** التدني في مختلف المؤشرات الاقتصادية، تفاقم الظواهر الجديرة بالعلاج، معدلات التضخم، تزايد الجرعات الحمضية ومختلف المواد المسرطنة اتساع المفارقات لتحقيق الحق والعدل... كل هذا يحدث في ظل وجود تخصصات مثل الاقتصاد، التجارة، الكيمياء، العلوم الطبيعية والقانونية...

2- الوقف الإسلامي واركانه وانواعه

2-1- مفهوم الوقف الإسلامي

• المفهوم اللغوي: ⁸

هو الحبس يقال: وقفت الدار بمعنى حبستها، وجمعه: اوقاف، مثل ثوب واثواب والوقف والحبس بمعنى واحد وكذلك "التسبيل"، يقال: (سبلت الثمرة بالتشديد جعلتها في سبل الخير وأنواع البر). ويقصد بالوقف أيضا معنى اخر هو التسبيل: نحو قوله سبل ضيعته تسبيلا أي: جعلها في سبيل الله.

• المفهوم الاصطلاحي:

عرفت المذاهب الفقهية الوقف بتعريفات متقاربة من حيث المقصد من انشاء الوقف ودوره التكافلي، الا انهم اختلفوا في الاحكام المتعلقة به نحو حق التصرف فيه واسترجاعه ومدة الوقف وغير ذلك من الاحكام الفقهية الفرعية ومن جملة تلك التعريفات نختار ما يلي: ⁹

عرفه ابن عرفة المالكي بقوله "هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقدير ويتضح من هذا التعريف لزوم الوقف، وهو على ملك معطيه أي الواقف.

وعرفه أبو حنيفة بقوله "حبس العين على ملك الواقف والتصديق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين فهو كالعارية عنده الا انه غير لازم لو رجع الواقف صح عنده الرجوع

اما ابن قدامه فيعرفه بالمعنى بقوله: "تحبيس الأصل وتسييل المنفعة" ويلاحظ من هذا التعريف انه لم يجمع شروط الوقف.

ولخص محمد أبو زهرة مختلف هذه المعاني التي جاءت بها التعاريف السابقة في تعريف جامع للوقف: "الوقف هو منع التصرف في رقة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء". ويرى ان هذا التعريف هو اصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين اقروه.

- المفهوم الاقتصادي:

يعرف الوقف على انه "حبس مؤبد ومؤقت، لمال للانتفاع المتكرر به او بثمرته في وجه من وجوه البر العامة او الخاصة.¹⁰

ويعرف كذلك بانه تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة الى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي وبهذا المعنى فانه يحدث حركية اقتصادية إيجابية للثروات والدخول لضمان الوصول الى توزيع توازني اختياري عادل بين افراد المجتمع وفئاته وطبقاته واجياله المتتالية وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي بين الادخار والاستثمار الخاصين والادخار والاستثمار التكافليين الخيريين الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية.¹¹

اما المشرع الجزائري عرف الوقف في المادة 03 من قانون 10/91 المؤرخ في 12 شوال 1411هـ الموافق 27 افريل 1991م على انه حبس العين عن التملك على وجه التأييد والتصديق بالمنفعة على الفقراء او على وجه وجوه البر والخير.

ونرى من هذه التعاريف السابقة انها تتناسب مع حقيقة الوقف القانونية وطبيعته الاقتصادية ودوره الاجتماعي وذلك من حيث انه:

- الوقف صدقة جارية ما بقيت او بقي أصلها؛
- يعبر عن جميع اشكال الوقف وانواعه فهو حبس عن الاستهلاك الشخصي بما يعني انه ينشئ رأس مال اقتصادي قادر على انتاج المنافع وهو يعبر عن وقف المنافع المتكررة عن رأس مال هذه المنافع وهو القيمة الحالية لمجموعة المنافع المستقبلية الموقوفة؛
- يقع الوقف على المال وهذا المال قد يكون ثابتا او منقولاً وقد يكون عينا كالآلات والسيارات وقد يكون نقدا كمال المضاربة او الاقتراض كما يمكن ان يكون منفعة متمولة مثل منفعة نقل المرضى او منفعة أصل ثابت؛
- يتضمن حفظ المال الموقوف والإبقاء عليه حتى يمكن تكرار الانتفاع به او بثمره وبهذا يتضمن معنى الاستثمارية وجود المال؛
- يشمل الوقف المباشر الذي ينتج المنافع كما يشمل الاستثمار الذي ينتج المنافع كما يشمل الاستثمار الذي يقصد بيع منتجاته واتفاق ايرادها على أغراض الوقف؛
- يشمل وجود البر العامة الاجتماعية والاقتصادية.

2-2- اهداف الوقف

حث الإسلام المسلمين للوقف لما في ذلك من مصالح جمّة، ومنافع وفوائد عديدة، حيث يرسخ قيم التكافل والتضامن والاخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وابنائهم، بما يوفره من موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية

حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وبما يتضمنه من حاجات دينية وتربوية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم اهداف الوقف الإسلامي فيما يلي: ¹²

- نشر الدعوة الى الله سبحانه وتعالى من خلال انشاء المساجد لإقامة شعائر الدين وتعليمه لأبناء المسلمين؛
- توفير الامن الغذائي والسكن للمجتمع، سواء كان فقيرا او عابر سبيل او من ذويه؛
- اعداد القوة اللازمة لجعل الامة قادرة على توفير الامن والحماية والدفاع عن عقيدتها؛
- نشر روح التعاون والتكافل التي تجعل من المجتمع المسلم وحده واحده؛
- توفير مصادر ثابتة لإمداد المصالح العامة، والمؤسسات الاجتماعية بما يلزمها من أدوات لتلبية حاجات المجتمع المسلم.

3-2- أهمية الوقف

للووقف الإسلامي أهمية بالغة من كونه يعتبر من اهم ميادين البر وأغزر روافد الخير وتعد الأوقاف الكثيرة والمتعددة في المجتمعات الإسلامية مفخرة للنظام الإسلامي حيث يترك المسلمون على مر العصور حاجة من حاجات المجتمع الا وقف عليها الخيرون منهم جزءا من أموالهم سواء على المستوى الاجتماعي او الاقتصادي او الديني والتي والتي يمكن حصرها فيما يلي: ¹³

- ان الوقف مصدر تمويل دائم يحقق مصالح خاصة ومنافع عامة، حيث يمكن وصف الوقف على انه وعاء يصب بالخيرات على البلاد والعباد. تتحقق به مصالح خاصة ومنافع عامة؛
- ان الوقف أوسع أبواب الترابط الاجتماعي بما ينسجه داخل المجتمع الإسلامي من خيوط محكمة في التشابك وعلاقات قوية للترابط، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتي يصبح كالجسد الواحد؛
- استمرارية الاجر والثواب وتكفير الذنوب لان اجر الوقف لا ينقطع؛
- استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم انقطاع ذلك بانتقال الملكية؛
- الاسهام في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها مما يخفف العبء عن الحكومات، وبخاصة تلك التي تعاني من العجز في ميزانيتها، كما يسد الفراغ الذي تركته بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

3- نماذج للوقفات الجامعية في العالم ¹⁴

تحرص الجامعات في العديد من بلدان العالم على تملك اوقاف، بعضها ينشأ عن طريق إيقاف بعض ما تتلقاه الجامعة من تبرعات او هبات وقد لاقى هذا الامر اهتمام العديد من الباحثين الذين درسوا أسباب اهتمام الجامعات بإيقاف بعض ما تتلقاه من أموال لاستثمارها واستخدام العائد منها بدلا من صرفها مباشرة.

ولخص الدارسون الى ان الجامعات تهدف من وراء ذلك الى الحفاظ على سمعة الجامعة والتميز الاكاديمي بها وحماية الحرية الفكرية، حيث ان النمو في الأوقاف عبر الزمن يوفر دخلا استثماريا إضافيا لدعم الأنشطة الموقوفة عليها (مثل الكراسي الوقفية، المنح، تمويل البحث العلمي)؛ كما يؤدي الى تحسين وضع ميزانية الجامعة من خلال زيادة صافي الأصول، بالإضافة الى ذلك فان هذه الأوقاف وعوائدها تستخدم كضامن لمواجهة التغيرات الاقتصادية التي قد تحدث في الجامعة ويتضح من هذه الأسباب أهمية احتفاظ الجامعة باوقافها تديرها بنفسها لضمان تمويل مستدام مستقر للعملية التعليمية والبحثية بها. وتنتشر الوقفيات الجامعية في الكثير من الدول وبالأخص الدول المتقدمة وهي تتواجد في الأنواع المختلفة من الجامعات الحكومية منها وغير الحكومية، وتفوق جامعات الولايات المتحدة الأمريكية جامعات العالم المختلفة من حيث قيمة ما تمتلكه من اوقاف، وفيما يلي استعراض لبعض الأمثلة لأوقاف الجامعات في الدول المختلفة:

- التجربة الأمريكية

حيث لوحظ في الأعوام الأخيرة ان حجم الأوقاف المخصصة للجامعات والكليات ومعدلات نموها قد جذب انتباه الأكاديميين وصناع السياسة. وأصبحنا نرى عناوين جذابة لدراسات رائعة في مجالات علمية عالية التخصص، مثل: "الاسرار الاكاديمية: محركات نجاح الوقف الجامعي".¹⁵ ونشرت "CNN" ترتيباً لأغنى الجامعات الأمريكية من حيث الإيداعات الوقفية.

الجدول رقم 02: أغنى الجامعات الأمريكية من حيث الإيداعات الوقفية

أغنىالجامعات الأمريكية من حيث المنح 2016		
الترتيب	الجامعة	قيمة الأوقاف (بالمليار دولار)
01	هارفارد	36.4
02	ييل	25.6
03	تكساس	24.1
04	برينستون	22.7
05	ستانفورد	22.2
06	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا	13.5
07	تكساس A&M	10.5
08	نورث وسترن	10.2
09	بنسلفانيا	10.1
10	ميشيغان	10.0

المصدر: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/418539>

• التجربة البريطانية

والى جانب الجامعات الامريكية فإننا نجد امثلة للوقفيات الجامعية في العديد من الجامعات البريطانية والكندية والأسترالية وغيرها من جامعات العالم، ففي بريطانيا بلغت وقفيات جامعة كامبريدج 3.3 مليار دولار عام 2013، اما جامعة أكسفورد فكانت قيمة وقفياتها في نفس العام 1.05 مليار دولار ويوضح جدول (2/1) قيمة وقفيات خمس جامعات بريطانية في الأعوام 2011، 2012، 2013 مقومة بالجنيه الإسترليني وكذلك بالدولار الأمريكي لتسيير مقارنتها بوقفيات غيرها من جامعات الدول المختلفة.

جدول رقم 03: وقفية خمس جامعات بريطانية في الأعوام 2011، 2012، 2013.

المؤسسة التعليمية	القيمة السوقية للأوقاف (بالمليون)	القيمة بالدولار
	القيمة بالجنيه الإسترليني	

2013	2012	2011	2013	2012	2011	
3270	2593	2545	2173	1651	1550	جامعة كامبريدج
104.99	931	926.6	686.1	592.7	564.3	جامعة اكسفورد
258.9	374.3	388.4	283.5	238.3	236.5	جامعة ادنبرة
235.5	244.4	260.6	169.2	153.7	158.7	جامعة مانشيستر
235.5	203.4	210.4	153.9	129.5	128.1	جامعة جلاسجو

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/418539>

• جامعة بيروت العربية¹⁶

يمتاز التعليم الخاص في لبنان بتطوره وتميزه عن التعليم الرسمي الذي تغطي الدولة نفقات التعليم فيه، والسبب في ذلك يرجع إلى الحرب الأهلية التي حصلت في لبنان (1975 - 1990)، والتي أعاقت تطور التعليم الجامعي، بالإضافة إلى عدم توافر الإمكانيات المالية لدى الدولة اللبنانية للقيام بالبدء بخطوات التطوير حتى الوقت الحالي (2007م).

وجامعة بيروت العربية من جملة الجامعات الوقفية الخاصة العاملة في لبنان، وهي مؤسسة لبنانية خاصة للتعليم العالي، أنشأتها جمعية البر والإحسان اللبنانية عام 1960م، بدعم من جامعة الإسكندرية، وترتبط بها ارتباطاً أكاديمياً، والجامعة مخصصة قانوناً بمقتضى المادة (17) من قانون تنظيم التعليم العالي اللبناني الصادر بتاريخ 26 كانون الأول 1961م. وتضم حالياً تسع كليات. والباحث يقتصر على ذكر كلية الهندسة وفروعها لما لبعضها من دور في تحقيق التنمية.

4 - الأملاك الوقفية في الجزائر وطرق استثمارها¹⁷

ان الاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر لم يعرف تطبيقات ميدانية قوية، ذلك ان الوتيرة التي تسير بها مختلف المشاريع الاستثمارية الوقفية ضعيفة جداً، علماً انها مشاريع واعدة وتبرز النقلة النوعية في هذا المجال كمشروع حي الكرام ببلدية السواحة بالعاصمة، ومشروع المسجد الأعظم...، ويتضح من خلال هذه المشاريع النموذجية ان هناك نقلة نوعية في التفكير الخاص بالاستثمار الوقفي، وهذا لم يكن ممكناً لو لم توجد نصوص قانونية تتيح مثل هذه الاستثمارات، حيث بدأ في التفكير الوقفي بعد صدور قانون 10/91 المؤرخ في 12 شوال عام 1411هـ الموافق 27 افريل 1991 والمتعلق بالاقاف. ثم تلا ذلك تعديل لهذا القانون، وهذا بناء على القانون 07/01 المؤرخ في 28 صفر عام 1422 الموافق 22 ماي 2001 المعدل والمتمم لقانون 10/91.

ويظهر من استعراض قانون 10/91 ان المادة 45 هي الوحيدة التي تحدثت صراحة على استثمار الأملاك الوقفية وربطها بشرف الواقف، وان تكون مطابقة للشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، الا ان كفاءات تطبيق ذلك لم توضح فيما بعد عن طريق التنظيم حيث اقتصرت الاستثمارات على الايجار ومراجعتهم وفق الأسعار الحقيقية، والتي تظل دائماً ضعيفة مقارنة بأسعار السوق.

وظل الامر على حاله برغم من صدور المرسوم التنفيذي رقم 381/98 المؤرخ في 12 شعبان عام 1419 الموافق 01 ديسمبر 1998، الذي حدد شروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها، الى ان

جاء قانون 07/01 يتم قانون 10/91، وعليه يمكن اعتبار قانون 10/91 اول خطوة في اطار التقنين للاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر، ولكن قانون 07/01 فصل صيغ الاستثمار الوقفي بشكل اكثر وضوحا.

5- تمويل الوقف للجامعة الجزائرية – نظرة مستقبلية-

لا يختلف حال الجامعة الجزائرية عن باقي الجامعات العربية والعالمية في بحثها عن مصادر تمويل جديدة مكتملة للمصادر التقليدية التي أصبحت لا تلبى كل احتياجات الجامعة الجزائرية. فقد أسهم الوقف بحق اسهاما بارزا في تحقيق النهضة العلمية والفكرية الشاملة، وتهيئة الظروف الملائمة للابداع في الجامعات.

اذ أن التجارب المعاصرة تعتمد على وجود إمكانية حقيقية لتوظيف موارد الأوقاف في بعض الجامعات العالمية لتحقيق التنمية العلمية. وهذا ما يمكن أن تلعبه الصناديق الوقفية أو مداخيل الأوقاف في تمويل نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي والمنح الدراسية، واطلاق مشاريع وطنية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

التوصيات والاقتراحات:

وخلصت دراستنا الى مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- دعوة رؤوس الأموال للمساهمة الفاعلة في تنمية الأوقاف الجامعية.
- ضرورة تنشيط الأوقاف في مجال التعليم العالي، والاهتمام بأصولها وتطوير آليات تنمية واستثمار أموالها، وزيادة أرباحها لضمان استمراريتها ودوامها.
- تبني الجامعة القيام بحملات توعوية موجهة للشركات التجارية الكبرى، البنوك، رجال الاعمال، والمؤسسات الأهلية بهدف تنمية أصول الأوقاف ومواردها عن طريق التبرعات والهيئات والمنح.
- المرونة في الصرف على الأوقاف الجامعية لتفعيل دورها في بناء مجتمع المعرفة.
- تأسيس مجلة علمية خاصة بالأوقاف الجامعية، من بين أهدافها عرض إنجازات الأوقاف الجامعية وتجارب بعض الدول في هذا المجال.
- القيام بحملات تثقيفية لتبيين الدور الفعال للوقف الجامعي وأهميته.
- تنظيم الجامعات لملتقيات ومؤتمرات وندوات تبين فيها دور الوقف في الحد من مشاكل تمويل الجامعة.
- دعم فكرة الكراسي العلمية الوقفية.
- تعزيز الشفافية والوضوح في التعامل مع المتبرعين، واطلاعهم على التقارير الدورية، وكذا الشفافية في نشر المعلومات عن إدارة مال الوقف، وكيفية التصرف في الإيرادات.

الاحالات والمراجع

- 1: الأخضر عزي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص 412.
- 2: الجريدة الرسمية، المرسوم 579/03، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، ص21، عن موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.Mesrs.dz، تاريخ الزيارة 2019/01/25.
- 3: عريفي سامي سطحي، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، 2001، ص 29.
- 4: الأخضر عزي، مرجع سابق
- 5: طارق عبد الرؤوف، محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض 2007

- 6:وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر...50سنة في خدمة التنمية، بتاريخ 2017/11/06(www.meres.dz)
- 7: فلوح أحمد، مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أعمال ملتقى الأمانة العلمية المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 2017/07/11، ص63.
- 8: عدنان ربابعة، عامر العتوم، دور الوقف في تمويل التعليم (دراسة حالة الأردن)، مجلة المنارة، العدد 02، 2017، ص 168.
- 9: محمد سعيد المهدي، يد ناظر الوقف بين الأمانة والضمان، مقاربة شرعية ونظامية، المؤتمر الثالث للأوقاف، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، 2009، ص453.
- 10: مندر قحف، الوقف الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2000، ص62.
- 11: صالح صالح، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد07، 2005، ص 184.
- 12: زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، المؤتمر العالمي حول قوانين الأوقاف وادارتها، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2009، ص14.
- 13: أحمد إبراهيم ملاوي، دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر الثالث للأوقاف، الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2009، ص10.
- 14: مي علي محمود حسن، الوقف كمصدر من مصادر التمويل (مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر)، رسالة ماجستير، القاهرة، 2014، ص 140.
- 15: إبراهيم بن محمد الحجي، الوقف على التعليم في الغرب، الكويت، 2014، ص 19.
- 16: مهدي محمود أحمد، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مجتارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2003، ص 71.
- 17: صالح صالح، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 01، ديسمبر 2014، ص 161.